

دور الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان-العراق للمدة
2014-2006

The role of foreign investment in the financing of investment projects in
Kurdistan-Iraq region for the period 2006-2014

د.ياسين عثمان عبدالله	د.سردار عثمان خدر	د.لقمان عثمان عمر
قسم الاقتصاد-كلية الادارة و الاقتصاد	قسم الاقتصاد-كلية الادارة و الاقتصاد	قسم الاقتصاد-كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين-اربيل	جامعة صلاح الدين-اربيل	جامعة صلاح الدين-اربيل

المستخلص

يحاول البحث ان يبين دور الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان-العراق للمدة 2006-2014 وفق استخدام الاسلوبين الوصفي و الاستقرائي، وقد تم اثبات صحة فرضية البحث، و لقد تم التوصل الى اهم النتائج الاتية:

- 1- ان عدد المشاريع الاستثمارية وبشكل عام كان متجهاً نحو الزيادة، مع الاخذ بنظر الاعتبار حصول انخفاض شديد في عدد المشاريع في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وبنسبة (37.29%) والتي يمكن ارجاعها الى الازمة المالية التي واجهت اقليم كردستان ولاتزال كأحد الاسباب الرئيسة.
- 2- ان الأهمية النسبية لعدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية هي لصالح القطاعات الخدمية والقطاعات ذات الربح السريع ومخاطرها قليلة اكثر مما هي للقطاعات الانتاجية وبخاصة الزراعة.
- 3- على الرغم من زيادة اعداد المشاريع ذات الملكية الاجنبية في اقليم كردستان ، اذ بلغ نسبتها حوالي 89% من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية ، الا ان نسبتها في التمويل لمجمل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان لم يتجاوز 13% وهذا يؤكد صحة الفرضية وهي الدور الضعيف للاستثمارات الاجنبية في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان.

المصطلحات الدالة: الاستثمار الاجنبي، تمويل المشاريع، اقليم كردستان-العراق

ABSTRACT

Tries to look shows that the role of foreign investment in the financing of investment projects in Kurdistan-Iraq region for the period 2006-2014 in accordance with the use of two modes descriptive and inductive, has been validated research hypothesis, and has been the most important to reach the following results:

1. The number of investment projects in all it was heading towards the increase, taking into consideration for a sharp decline in the number of projects in 2014 compared to 2013 and by (37.29%), which can be attributed to the financial crisis faced by the territory of Kurdistan, remains as one of the main reasons.

2. The relative importance of the number of projects by economic sectors are in favor of the service sectors and sectors of quick profit and a few more risks than they are for Mqataat productivity and especially agriculture.
3. Notwithstanding the increase in the number of projects with foreign ownership in the province of Kurdistan, reaching increase of about 89% of the total number of investment projects, but the increase in funding for the overall investment projects in the Kurdistan region did not exceed 13% and this Aukd health hypothesis which is the weak role of investments in the financing of foreign investment projects in the province of Kurdistan.

المقدمة

تكتسب الاستثمارات اهمية كبيرة فى اقتصاديات الدول سواء كانت حقيقية ام غير حقيقية و سواء كانت محلية ام اجنبية لانها تودى الى تحريك و تفعيل الاقتصاد و ذلك من خلال تاثيرها على المتغيرات الاقتصادية و بخاصة متغيرات السوق و فى طرفى معادلتها و بالتالى خلق القيمة المضافة و زيادتها، و ان اية زيادة فى القيمة المضافة تودى الى زيادة مخرجات المشروع و ارتفاع نسبة الارباح و تشجيع التوسع فى المشاريع الاستثمارية و بالتالى تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية . و بما ان اقليم كردستان فى بدايتها نحو تحقيق هذه الاهداف لذلك لابد من دراسة معطيات و ابعاد المشاريع الاستثمارية كى تكون مخرجات تلك المشاريع واحة للمعنيين بدراسة اقتصاديات الاقليم . لذلك تاتى اهمية الدراسة فى توضيح معطيات و ابعاد المشاريع الاستثمارية فى اقليم كردستان خلال مدة الدراسة، لان الاستثمارات فى غاية الاهمية و هى تدعى الاستقلال فى الادارة الاقتصادية خدمة لاعلان الاستقلال الوطنى.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث ما يلى :هل ان المشاريع الاستثمارية توسع عموديا ام افقيا؟ هل انها متاثرة بالازمة المالية التي تواجه الاقليم؟ و هل هناك تشوه فى توزيع المشاريع الاستثمارية على المستويين الجغرافي و القطاعي؟ و هل ان التركيز على الاستثمارات غير الحقيقية اكبر من الاستثمارات الحقيقية؟ و ماهي دور راس المال الاجنبي فى تمويل المشاريع الاستثمارية؟

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث مايلي: رغم توسع المشاريع الاستثمارية عموديا و افقيا، الا انها متاثرة بالازمة المالية التي تواجه الاقليم، و هناك تشوه فى توزيعها جغرافيا و قطاعيا، و ان دور راس المال الاجنبي قليل فى تمويل المشاريع الاستثمارية.

هدف البحث: يكمن هدف البحث فى بيان واقع المشاريع الاستثمارية من حيث تطورها و توزيعها جغرافيا و قطاعيا . و كيفية توزيعها على الاستثمارات الحقيقية و غير الحقيقية، فضلا عن بيان نسبة مساهمة راس المال الاجنبي او الاستثمارات الاجنبية فى تمويل المشاريع الاستثمارية.

منهجية البحث: للوصول الى هدف البحث تم الاعتماد على استخدام الاسلوب الوصفي و الاستقرائي فضلا عن الاسلوب المقارن للتحليل .

حدود البحث: تم الاعتماد على البيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان و للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٤.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن الاستنتاجات و المقترحات، و قد استعرض في المبحث الاول تناول الاستثمار مفهومه و أهميته و انواعه، اما المبحث الثاني فتناول مفهوم الاستثمار الاجنبي و اهميته و انواعه . في حين تناول المبحث الثالث دور الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في الاقليم كردستان و للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٤، و قد ختم البحث بجمله من الاستنتاجات و المقترحات.

المبحث الاول

الاستثمار : مفهومه - اهميته - انواعه

من المعروف ان الاستهلاك هو المكون الاول من مكونات الطلب الكلي ، و كيف ان الاستهلاك يحتل جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان الاستثمار هو المكون الثاني للطلب الكلي و لا يقل اهميته عن الاستهلاك ، ولذلك ان العديد من الابحاث اثبتت ان معظم التقلبات و التغييرات الاقتصادية التي تحصل في العالم يعود الى التغير في حجم الاستثمارات ، لذلك من الاهمية بمكان التعرف على هذا الجزء من الطلب الكلي فضلاً عن دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وللتعرف على مفهوم الاستثمار و اهميته و انواعه تم تقسيم هذا المبحث الى ما يلي: -

(1-1): مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وانما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية بهدف زيادة الانتاج او المحافظة عليه عند مستوى معين فضلاً عن الاخذ بنظر الاعتبار التغير في المخزون السلعي (الهادي و الاخرون، 2013، 132) ، أو هو الزيادة والنماء، و يكون ذلك في الاموال سواء كانت في صورتها النهائية النقدية او المالية او التجارية ، او في صورها الاخرى المختلفة التي عرفها الانسان عبر التاريخ و الحضارات سواء كانت في شكل عقارات او منقولات ، كما تاخذ اشكالا مادية كثيرة في العصر الحديث فضلا عن الصورة المعنوية و المتمثلة في حقوق الملكية الفكرية و الادبية و التأليف و غيرها من الحقوق المعنوية (سليمان، 11، 2004) و يمكن تعريف بانه تيار من الانفاق علا السلع الراسمالية الثابتة مثل الطرق و الجسور و المباني والالات بالاضافة الى المخزون من المواد الاولية و السلع الوسيطة و المشتريات من الاسهم (عبدالكريم، 4، 2008) و قيل هو تكوين :

رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية , مما يمثل في الواقع زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع , و تتكون عناصره من المباني و التشديدات و الالات و التجهيزات و وسائل النقل و غير ذلك من البنود ذات الصلة (مبروك،36،2009) و يعرف ايضا بانه : التضحية بالثروة الحالية لثروة غير مؤكدة في المستقبل , و ما دامت لجميع الاستثمارات قيم مستقبلية غير مؤكدة فان المستثمرين في هذه الموجودات يتوقعون عوائد مستقبلية موجبة (الراوي،28،1999)

(2-1): اهمية الاستثمار

تبرز أهمية الاستثمار من خلال ارتباط تخطيطه بالكثير من العمليات و الانشطة الاقتصادية الأخرى , و يقوم بينه و بين الانتاج و الاستهلاك علاقات متبادلة و متينة (الشكاكي، 8،2006) و يعتبر الاستثمار صلب التنمية الاقتصادية , فهو يضيف الى الطاقات الانتاجية المركبة في الاقتصاد القومي, فتنشأ بذلك قاعدة صناعية كافية لاحداث الانطلاق التنموي و استمرار التقدم الاقتصادي , و يعمل الاستثمار على احداث توظيف اصلي يعقبه توظفا تبعيا محدثا بذلك دخولا جديدة و زيادة في الدخل القومي , و ذلك من خلال كل مضاعف الاستثمار و مبدأ المعجل (رزق،1977، 38) و ان اول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية هو الاقتصادي كاهن , الا ان توضيح و تعميم الفكرة كانت من جون ماينرد كينز . و ذلك في كل الحالات الانفاق الاستثماري و تأثير ذلك في توليد زيادة الدخل , و جاء بعد ذلك العديد من الاقتصاديين الرياضيين ليبينوا مقدار العلاقة و التغيير بين الاستثمار و الدخل و كيفية حسابها (الادريسي،262،1986) ان اساس العلاقة بين الدخل و الاستثمار الذي يفسره الاستثمار المشتق بعكس الاستثمار التلقائي او المستقل الذي ليس له اية علاقة مع الدخل او الانفاق الكلي تأتي من خلال الزيادة في الانفاق الاستهلاكي التي تحدثها زيادة الانفاق الاستثماري الاصلية (دورنيوش و فيشر،308،2003) اما المعجل فقد كان اول من اكتشفه هو الاقتصادي افتالون في القرن التاسع عشر , الا ان الصياغة الحديثة لهذا المبدأ فقد تمت على يد الاقتصادي كلارك (صقر،257،1983) حيث تضمن مبدأ المعجل ان الاستثمار الصافي هو دالة لمعدل التغيير في الناتج القومي و ليس لمستوى ذلك الناتج كما تشير اليه فكرة المضاعف , حيث اشار كلارك الى ان هناك علاقة بين الطلب على السلع النهائية و الطلب على المعدات الرأسمالية اللازمة لأنتاج تلك السلع الاستهلاكية النهائية (الادريسي،1986، 274) وان معدل سير التنمية الاقتصادية يتوقف على توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية , و يأخذ بنظر الاعتبار التركيز على التصنيع مع تخصيص نسبة كافية من الموارد البشرية لقطاع الزراعة و ذلك لأغراض التوسع الافقى و العمودي لتحقيق التنمية الاقتصادية , اذا ما تم توزيع هذه الاستثمارات على اساس تقدير اهداف الانتاج عن طريق اختيار المشاريع الأكثر ربحية , ثم تقسم هذه الموارد الاستثمارية بين هذه القطاعات وفقا للخطط و الاهداف التي وضعت من اجلها، و ان سرعة النمو و تسريع العجلة التنمية الاقتصادية في كافة الاقتصاديات المختلفة تقتضى

توزيع الموارد الاستثمارية المتاحة بين قطاعات الاقتصاد القومي بما يسمح بتحقيق نمو متوازن , و يحقق المعدل العام للنمو الذي تستهدفه الخطة الاقتصادية و الذي يقضي على العوامل التوازن الهيكلية التي تنسم بها كافة الاقتصاديات و خاصة النامية منها (الشكاكي،2006،11) (خدام،2004،76).

(3-1): الانواع الرئيسية للاستثمار

هناك ثلاث انواع رئيسية للاتفاق الاستثماري و يمكن توضيحها فيما يلي (الهادي و اخرون،2013،133)، (مطر 2004، 77، 78)، (غانم و مطر 1990، 38) ، (جوارتيني و استروب، 1999،252،253)

1. التغير في المخزون السلعي : و يقصد به الزيادة او النقصان الحاصل في المخزون السلعي في فترة زمنية معينة من الزمن , و يقصد بالمخزون السلعي كمية المواد الاولية و البضائع التامة و غير التامة الصنع بالمخازن , بمعنى اخر فهي عبارة عن الشراء الالات و قطع الخيار المختلفة لمواجهة المستجديات الانتاجية الطارئة , حيث يتم احلال تلك القطع الجديدة محل القطع التالفة و ذلك بهدف استمرار العملية الانتاجية.

2. التكوين الرأسمالي الثابت : و هو يشمل كل من الالات و المعدات و الاجهزة المختلفة و كذلك المباني و العقارات المختلفة و المستخدمة في عملية الانتاج.

3. المشاريع الاسكانية و الانشائية : وهي تشمل المباني السكنية المشيدة حديثا بالاضافة الى العقارات المملوكة من قبل اصحابها , حيث يعتبر بناء المنازل والانشاءات جزءاً من الاستثمارات حتى لو كان للاقامة الدائمة. وتصنف الاستثمارات حسب مدتها الى نوعين هما (الحضري،2000-21-23-47)(العيساوي، 21،2002):-

1. الاستثمارات قصيرة الاجل: تشمل كلاً من الودائع الزمنية و الاوراق المالية (الاسهم و السندات , و التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل) تمويل رأس المال العامل و تمويل التجارة الداخلية و الخارجية)

2. الاستثمارات طويلة الاجل : تشمل الاصول و المشروعات التي تؤسس او تقتني بقصد الاحتفاظ بها و تشغيلها لمدة طويلة , و يكون هدف المستثمر من اختيار هذه الاستثمارات هو الحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها من استرداد راس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب و مخاطر الصناعة التي ينتمي اليها المشروع , و ينطبق هذا الوضع على كل من الاستثمارات المحلية و الخارجية , و من اهم مجالات هذا النوع من الاستثمارات المشروعات العقارية التي لا تؤسس بقصد البيع و الفنادق و المصانع و الاراضي الزراعية و مشروعات النقل بانواعه و غيرها من المشروعات المماثلة . و يعرف هذا النوع من الاستثمارات بانه استثمارات رأسمالية لأن مكوناتها تدخل في تكوين رأس المال , بعكس الاستثمارات قصيرة الاجل التي تعد من ضمن الاستثمارات النقدية(و ذلك لأن مكوناتها تدخل في عرض النقد) .

و يمكن ان تصنف الاستثمارات حسب محل الاستثمار الى نوعين هما (مطر 2004، 77، 78) ، (غانم و مطر 1999، 38) (الشمري 1998، 26):

1. الاستثمارات الحقيقية او الاقتصادية : يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى ما توفر للمستثمر الحق في حيازة اصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب..... الخ , و يقصد بالاصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته , و يترتب على استخدامه سلعة اقتصادية اضافية تظهر اما في شكل سلعة أ و في شكل خدمة . و يقوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على فرض ان الاستثمار في الاصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية اضافية تزيد من ثروة المجتمع

2. الاستثمارات المالية : تقصد بها تداول الادوات الائتمانية و في مقدمتها الاسهم و السندات التي لا يترتب على الاستثمار فيها اضافة جديدة عينية الى اجمالي الاستثمار العيني . بل ان شراء هذه الاسهم و السندات يمكن ان يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة

و تنقسم الاستثمارات بحسب خصائصها المادية الى:-

1- الاستثمارات المادية : ان هذا النوع من الاستثمارات يمثل الشكل التقليدي للاستثمارات و الذي يتمثل بالاستثمارات الحقيقية المتمثلة بالاصول الحقيقية في المباني و المشروعات و في المكائن و الاراضي , و يعتبر هذا النوع من الاستثمار الاساس في زيادة الدخل القومي شأنه شأن الاستثمارات الحقيقية (العيساوي 2002,22)

2- الاستثمارات البشرية : يقصد بها الاستثمار في العنصر البشري من خلال تعليمه و تدريبه و تأهيله و فقا لمتطلبات العصر , و ذلك لغرض تحقيق عملية التنمية الاقتصادية من خلال رفع الكفاءة التي يتمتع بها هذا العنصر المتمثل بزيادة انتاجيته لأن زيادة الأنتاجية هي لمنطق الأساس لعملية التنمية الاقتصادية (الوزني و الرفاعي 2002,388,389)

و تصنف الأستثمارات بحسب مجالاتها الى ما يلي: (الشكاكي،15،2006-16)

(الاستثمارات العقارية،الاستثمارات السياحية،الاستثمارات الصناعية،الاستثمارات الزراعية،الاستثمارات التجارية) .

و أيضا يمكن تصنيف الاستثمارات بحسب موقعها الجغرافي الى نوعين هما:-

1. الاستثمارات المحلية : وهي عبارة عن الاصول والاستثمارات الاخرى التي ينشئها او يتولاها المستثمر سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او اعتباريين , أو تلك التي تقوم بها الدولة في بلد المستثمر دون النظر الى مصدر تمويل تلك الاستثمارات سواء كانت محلية أو خارجية و يمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل , كما تشمل شتى المجالات الاستثمارية , ولعل أهم ما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة في كثير من الأحيان انها لا تأخذ روح المقارنة بين تكلفة الاستثمار و عائده المادي بشكل مطلق و ذلك لأن بعض هذه الاستثمارات يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم (الحضيرى 2006,21,22)

2. الاستثمارات الاجنبية : يعد هذا النوع من الاستثمارات وسيلة هامة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد و بالرغم من امتداد هذه الاستثمارات و انتشارها خارج اوروبا آبان القرن التاسع عشر و بداية القرن

العشرين فانها قد تطورت بشتى صورها و أشكالها بعد الحرب العالمية الثانية عندما رأّت بعض الدول و
بخاصة الصناعية منها عن طريق مؤسساتها العامة و الخاصة على البحث عن اسواق في الخارج تستثمر
فيها رؤوس اموالها , أو أسواق تؤمن من خلالها الموارد الطبيعية و الخام لتشغيل مصانعها (الحضيري
(26,2000)

(1-4): محددات الاستثمار

ان عملية اتخاذ أي قرار استثماري يتوقف على عملية دراسة تكاليف ذلك الاستثمار و العوائد التي سيحققها الى
جانب التوقعات المتعلقة بالمستقبل , فتكاليف الاستثمار او ما يسمى بتكلفة رأس المال تحتسب على اساس سعر
الفائدة , الذي سيقوم المستثمر بدفعه للقطاع المصرفي في سبيل الحصول على المبالغ المطلوبة للقيام بالعملية
الاستثمارية و خلال فترات زمنية مختلفة , و عليه يسمى سعر الفائدة بتكلفة التمويل. اما العائد فهو عبارة عن
المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر جراء العملية الانتاجية التي يقوم بها , و بشكل عام هناك علاقة طردية بين
حجم العوائد و حجم المبيعات , و اما فيما يتعلق بالتوقعات حول الوضع الاقتصادي , فانها تلعب دورا مهما في
اتخاذ القرار حول الاستثمار في ذلك المشروع أو في تلك الدولة , فاذا ما توقع حدوث انتعاش اقتصادي في احدى
القطاعات الاقتصادية , فان هذا سيكون بمثابة عامل جذب للمستثمرين للاستثمار في ذلك القطاع , و بالتالي
ستزداد حجم الاستثمارات مما له من اثر ايجابي على الاقتصاد , و العكس صحيح في حالة توقع حدوث ركود
اقتصادي , فان ذلك سيعمل على احوال المستثمرين على الاستثمار و بالتالي سينعكس سلبا على الاقتصاد (عبد
الهادي و آخرون 135,134,2013)

و بشكل العام يمكن القول انه و الى جانب أهمية عملية تحليل التكلفة و المنفعة للمقدار الاستثماري , فان
هناك العديد من محددات الاستثمار و منها (عبدالكريم 10,7,2008), (جوارثيني و استروب 252,253,1999)
:- (سعر الفائدة، التقدم التكنولوجي، الاستهلاك، الدخل، الكفاية الحدية للاستثمار، توقعات المستثمرين، واقع المناخ
الاستثماري، السياسة الاقتصادية للدولة).

وهناك عدة عوامل تؤثر على منحني الطلب على الاستثمار منها (عبدالهادي و آخرون 141,139,2013)

1. حجم الطلب و نموه : ان زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات سيؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات
و تشجيع المستثمرين لزيادة استثماراتهم لتحقيق ارباح اكثر و بالتالي ستعمل على نقل منحني الطلب على
الاستثمار لليمين و العكس صحيح.
2. المعرفة الفنية و التكنولوجية : ان المعرفة الفنية و التكنولوجية ستعمل على تقليل تكاليف الاستثمار و هذا بدوره
سيعمل على زيادة حجم الاستثمار , و بالتالي سينقل منحني الطلب على الاستثمار لليمين و العكس صحيح.

3. توقعات و ثقة المستثمرين : عندما يتوقع المستثمرين ان يكون هناك انتعاش اقتصادي , فان ذلك يزيد من ثقة المستثمرين بالاقتصاد و قدرته على تحقيق الارباح , و هذا بدوره سيزيد من حجم الاستثمار و ينقل منحني الطلب لليمين و العكس صحيح.
4. السياسات الحكومية : هناك بعض السياسات الحكومية التي تؤثر على حجم الاستثمار , فالسياسة الضريبية تلعب دورا مهما في الاقتصاد , فعند تخفيف العبء الضريبي كالاغفاءات الكمركية و تخفيض ضريبة الدخل و ضريبة العقارات سيؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات , و بالتالي نقل منحني الطلب على الاستثمار لليمين و العكس صحيح.

المبحث الثاني

الاستثمار الاجنبي : مفهومه -اهميته-محدداته

عندما يتم الحديث عن التدفقات الدولية للموارد المالية و كذلك حركة رؤوس الاموال الدولية فان الاستثمار الاجنبي يأخذ الحيز الاكبر في هذا المجال بوصفه أحد أهم أجزاء هذه الحركة و التدفقات الدولية للموارد المالية.

و عند تناول مفهوم الاستثمار الاجنبي يتبادر للذهان ان كل الاستثمار بعيد عن الحدود الوطنية للقائم بالاستثمار يعد استثمارا اجنبيا للبلد المستثمر فيه. وللتعرف على مفهوم الاستثمار الاجنبي و اهميته و انواعه فضلا عن محدداته تم تقسيم هذا المبحث الى ما يلي:-

(1-2): مفهوم الاستثمار الاجنبي

تم تعريف الاستثمار الاجنبي بأنه : كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان او شركة او مجموعة شركات أو أفراد , حيث انه ليس بالضرورة ان يكون المستثمر الاجنبي دولة أو مجموعة من الدول (السامرائي 13,2002) , أو انه أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود البلد الذي هو صاحب تلك الموارد (الكواز , 91,906,2005) كما تم تعريفه بأنه : تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي الى سيطرة على ادارة و ارباح مؤسسات الاعمال في الدول الأخرى أو الاجنبية (حميد) , 7,2005 و كما تم تعريفه بانه : توظيفات لاموال أجنبية (غير و طنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة , او انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى , يكون له الحق في ادارة موجوداته و الرقابة عليها من البلد الاجنبي أو من بلد الإقامة , ايا كان هذا المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة (الجميل 59,2003) و هناك تعريف اخر بأنه : استثمار طويل الاجل و يتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر (مهدي 115,2009).

(2-2): أنواع الاستثمار الاجنبي

تبعاً لنوعية و صفة القائم بعمل الاستثمار , يمكن التمييز بين شكلين من الاستثمار هما- :

1. 1. الاستثمار الاجنبي الخاص : و هو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية اجنبية (المالكي16,1974)
 2. الاستثمار الاجنبي العام : هو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الاجنبية أو المؤسسات و الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية و الاقليمية (أبو قحف16,1989)
وتبعا للمدة الزمنية يقسم الاستثمار الاجنبي الى الشكليين التاليين (شندي 37,2009) :-
 1. الاستثمارات قصيرة المدى :- و هي الاستثمارات التي تتضمن تحركا في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة , و تشمل الاوراق المالية و الكمبيالات و فتح الاعتمادات , و هذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي الى دعم العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة.
 2. الاستثمارات طويلة المدى :و تشمل تحركات رؤوس الاموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة و تتمثل هذه الاستثمارات بالاستثمارات المباشرة و غير المباشرة , و من شأن هذه التحركات الرأسمالية طويلة الامد المساهمة في تنمية الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات من خلال :
 - ا- مساهمة هذه التدفقات في زيادة الاستثمار في البلدان المتلقية و بالتالي زيادة مداخيلها القومية .
 - ب- ان الزيادة الاستثمارات سوف تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية مما يؤدي الى زيادة الانتاج و تخفيض أسعار المنتجات المحلية.
- و فيما يتعلق لمعيار السيطرة و التحكم في الاستثمار هناك نوعان من الاستثمار الاجنبي هما (الوزني 289,2009) ، (مهدى،115،2009)،(خلف،171،2004):-
- 1.الاستثمار الاجنبي المباشر: يعتبر هذا النوع من أكثر انواع الاستثمار ماثرا للاهتمام و الجدل نظرا لاتساع مصادره و آثاره و اشكاله في البلدان المتلقية له . و تقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث الشكل القانوني الى ما يلي:-
 - ا- الاستثمارات ذات الملكية الفردية : وهي الاستثمارات التي يملكها شخص أو جهة بشكل منفرد,و يعتبر هذا الشكل الاكثر تفضيل من قبل الشركات متعددة الجنسيات , لما يمكن ان تتمتع به من حرية في الادارة و الاشراف.
 - ب- الاستثمار المشترك : و هي الاستثمارات التي تتم بين الطرفين , طرف و طني و الاخر أجنبي يتم المشاركة بينهم في مشروع معين حسب اتفاقها بالنسبة لحصة كل منهما من الادارة و الارباح و غيرها من الامور المشتركة بينهما.
 - ج- عقود التجميع : و هي اتفاقيات بين مستثمر أجنبي و مستثمر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين (سيارة , تلفزيون مثلا) لتصبح منتجا نهائيا و يلي المستثمر

الاجنبي الى هذا الشكل من الاستثمار بدوافع كثيرة منها: كبر حجم السوق , انخفاض كلفة عناصر الانتاج كالعالة و المواد الخام.

2. الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة : يطلق على هذا النوع من الاستثمار باستثمار المحفظة نظرا لتعلق هذا النوع من الاستثمار بشراء الاسهم و السندات أو الاكتتاب في أسهم و سندات مشروعات قائمة دون تقصد ممارسة أشرف ما. و تتخذ الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة أحد الاشكال التالية:-

ا- حقوق الامتياز (الترخيص) .

ب-عمليات التجهيز و التسليم .

ج-الاستثمار في الاسواق العالمية.

(2-3): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك العديد من المحددات التي تؤدي الى جذب و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة ان كانت ايجابية أو تعويق ذلك ان كانت سلبية بحسب الازواضع التي يمر بها هذا البلد أو ذلك , و من هذه المحددات ما قد يكون اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا أو قانونيا وتشريعيا أو تلك المرتبطة بالقدرة التنافسية للبلد المضيف أو تلك الخاصة بالسياسات الاقتصادية الجزئية أو الكلية و غيرها من المحددات أو الدوافع الأخرى.

و بطبيعة الحال فان محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تختلف من بلد لآخر وذلك وفقا لسياسات تلك البلدان و رغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الاجنبي المباشر و مدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات (على (4,2004

ويمكن تلخيص جميع المحددات أو الدافع للاستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي :-

1- المحددات السياسية : تضم مجموعة من المحددات مثل الازواضع السياسية و الامنية , الازواضع الاجتماعية , الاتفاقيات الدولية , سياسات الخصصة , معايير معاملة الشركات الاجنبية , السياسات الضريبية.... الخ (الجبورى 78,77,2009)

2- المحددات الاقتصادية : تلعب هذه المحددات دور كبير في خلق مناخ استثماري مناسب , فمعدلات التضخم المرتفعة (يونس وعمر 101,2006), و انخفاض معدلات النمو و ارتفاع الاسعار و عدم توفر عوامل الانتاج.... الخ تعد عوامل طرد للمستثمر الاجنبي (عبدالكريم 15,14,200) (ابو شرار 235,234,2010)

3- محددات يتسير الاعمال : و تحدد السياسات و السلوكيات الحكومية شكل الفرص و الحوافز التي تواجه الشركات من خلال تأثيرها على التكاليف و المخاطر و العوائق أمام المنافسة و التي تعد مهمة جدا بالنسبة للشركات و كذلك بالنسبة لبيئة النمو (الوزني , 2009, 292)

(2-4): مبررات اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر:

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية , ان الاستثمار الاجنبي هو وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة الى دول المصدرة لهذه الاستثمارات , و لكن في السنوات الاخيرة أثبتت ان معظم الدول النامية اتجهت الى التنافس لجذب الاستثمار الاجنبي (المباشر) و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية (الحسن 2014, 37),

و فيما يلي أهم المبررات التي تدفع الدول النامية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر و هي:-

1. المساهمة في تمويل التنمية : للاستثمار الاجنبي المباشر أثر مهم في سد فجوة الموارد المحلية بين الاستثمار و الادخار المحلي (الجبوري 2009, 79) و فجوة المهارات , و يعتبر هذا الامر معيارا مهما لقياس جدوى هذه الاستثمارات , و يقاس هذا الاثر من خلال دورة في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة و حجم الموارد المحلية الفعلية المتوفرة , بالاضافة الى دوره في سد الفجوات في المهارات الفنية و تدريب العاملين و المديرين الوطنيين و نقل الفن الانتاجي الى الدولة المضيفة , حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات و الابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أم وسائل فنية أو خبرات , و تتضمن الموارد الاجنبية المحولة الى الدولة المضيفة بصفة رئيسية الاموال الاجنبية و نقل التقنيات , ففي الاحوال التي يتجه فيها الاستثمار الاجنبي المباشر نحو قطاع معين فانه يشكل جزءا من رؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع , و يشكل كذلك جزءا فقط يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة (برتان 1982, 46, 47)

2. زيادة الانتاج و التوظيف : يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة ايجابية في الانتاج و التوظيف , حيث يؤدي الى خلق فرص عمل و مداخيل جديدة و تزداد العمالة مع تصدير السلع كثيفة العمالة نسبيا , خاصة في الدول التي تعتمد على دالة انتاج كثيفة لعنصر العمل . و يتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة المتولد من عناصر الانتاج الوطنية (أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر انتاج وطنية و ليست أجنبية) و من المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محليا من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية مما يشجع الانتاج الوطني و يخلق فرص عمل جديدة (الحسن 2014, 39, 40 ,)

3. الاثر على ميزان المدفوعات -: ينعكس الأثر الاول للاستثمار الاجنبي المباشر في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بزيادة رأس المال و ذلك في حالة لجؤ الشركات الاجنبية الى بيع العملات الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية (الحسن , 40,2014), و في مرحلة تالية يساهم في تخفيف القلة في النقد الاجنبي اذا ما و جهت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى القطاعات التي تحل محل الاستيرادات , حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية (القيومي 135,1982) ,

4. تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة : ان كون الاستثمار الاجنبي المباشر حرا و مشروطا في أن واحد يساهم في تجديد البنية الداخلية في الدول المضيفة , فهو يساعد في تفكيك الاوضاع غير المستقرة لان يتحرك نحو الدول التي تتعهد بتحقيق اوضاع سياسية و قانونية و ادارية شفافة و مستقرة (الحسن 43,42,2014) و مساهمته يمكن ان تكون بعدة أوجه منها:-

- ا- ان حرية حركة الاستثمار الاجنبي المباشر تجعله أكثر مرونة في اختيار القطاعات الاقتصادية الاكثر ملائمة التي تتمو بسرعة أو التي تدر أرباحا أوفر لها في المستقبل (الحسن 43,2014)
- ب- يتمتع بحرية اكبر في اختيار المكان الجغرافي الذي يرغب في التمركز فيه (الحسن 43,2014)
- ج- يترك آثارا ايجابية من خلال التزاماته , كاتخاذ الاجراءات الضرورية لتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات و التضخم و سعر الصرف الاجنبي (الحسن 43,2014)

(2-5): اسباب زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية:

من أهم أسباب التي تدفع هذه الشركات للاستثمار الاجنبي المباشر هي (الجميل , 268,2002) , (السالم 56,55,2011)

1 . محاولة الاقتراب من المستهلك الاجنبي و الموارد البشرية و المادية في اوطانها و ذلك لتحقيق الكفاءة و خفض الكلف لزيادة القدرة التنافسية.

2 . الانتاج الكبير للسلع و الخدمات دفع هذه الشركات الى البحث عن أسواق جديدة في دول أخرى.

3. المشكلات الكمركية و المعوقات الادارية قادت الاستثمار الى تخطي حدود الدولة الأم

4. الاخطار المالية و التهديدات بفعل عوامل مختلفة اقتصادية و مالية فضلا عن التغيرات غير المتوقعة التي كانت بمثابة التحديات لتخطي الحدود.

(2-6) : الاضرار التي تلحقها الاستثمارات الاجنبية (و بخاصة الشركات المتعددة الجنسية) بالدولة المضيفة

رغم وجود الايجابيات التي تم الاشارة اليها , الا ان هناك مجموعة من الملاحظات للاستثمارات الاجنبية و التي يمكن حصرها فيما يلي (أبو شرار 2010,249,252)

1. التأثير غير الملائم على معدل التبادل التجاري للدول المضيفة
2. نقص في الادخار المحلي.
3. نقصان الاستثمار
4. عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات و معدل الصرف.
5. فقدان السيطرة على السياسات المحلية و الخارجية.
6. زيادة البطالة (ادخال تقنيات كثيفة رأس المال) .
7. خلق الاحتكار المحلي.
- 8 . الرعاية غير الملائمة لتطوير الثقافات و المهارات المحلية (حجز الوظائف التي تتطلب خبرة و مهارات عالية) .

المبحث الثالث

دور الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان-العراق للمدة

٢٠٠٦-٢٠١٤

من المعروف أن الدول النامية تعاني من مجموعة من المشاكل احد تلك المشاكل هي نقص رأس المال لتمويل المشاريع او ما يسمى بحلقة الفقر و ذلك لاسباب عدة منها صغر حجم المشاريع ، انتاجية عناصر الانتاج، انخفاض الميل الحدي للادخار...الخ، و بغية مواجهة هذه المشكلة هناك عدة سبل منها اللجوء الى راس المال الاجنبي سواء كان بالاقتراض منها أو تشجيع المستثمرين الاجانب لتوظيف رساميلهم في داخل الدول النامية سواء كان في الاستثمارات الحقيقية او الاستثمارات غير الحقيقية و بخاصة الحقيقية منها و ذلك من خلال اصدار قوانين تخدم جذب المستثمرين الاجانب و بالتالي الاستفادة من خبراتهم و كفاءاتهم الفنية و الادارية.....الخ .
للتعرف على دور الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان تم تقسيم هذا المبحث الى ما يلي :

(1-3) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب جنسية الملكية:

يوضح الجدول (1) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ملكيتها هل انها وطنية ام اجنبية ام انها مشتركة (مساهمة بين وطني ام اجنبي)، كالاتي: يتضح من الجدول المشاريع ملكيتها تعود الى الجنسية الوطنية (عراقية) وفي كل السنوات قيد الدراسة حيث تجاوزت الاهمية النسبية لها اكثر من (80%) الى ان تصل الى (95.62%) (و التي تمثل نسبة سنة 2014) يمكن ارجاع سبب هذه النسبة العالية في سنة 2014 الى عدة اسباب منها تراجع المستثمرين الاجانب خوفا من الاتار السلبية الناجمة عن الازمة المالية التي واجهت و لا تزال تواجه اقليم كوردستان. (و بالنظر الى الجدول المذكور يتضح ان هناك دور للمستثمرين الاجانب في المساهمة للقيام بانشاء مشاريع متعددة سواء كانت ضمن استثمارات حقيقية ام غير حقيقية الا انها قليلة سواء كانت بشكل مستقل) اي ان الشركة ملكيتها كلها تعود الى الخارج (ام بشكل مشترك) اي مساهمة مع شركة وطنية، ايا كانت صيغتها فانها تخدم اقتصاديات الاقليم و ذلك من خلال الاستفادة من خبراتهم و كفاءاتهم الفنية .

جدول (1)

توزيع المشاريع حسب جنسية الملكية في أقليم كوردستان للمدة 2006-2014

الاهميتين المطلقة و النسبية		السنوات	
%	التكرارات		
	---	وطني	2006
100	2	أجنبي	
	---	مشترك	
100	2	المجموع	
82.692	43	وطني	2007
3.846	2	أجنبي	
13.462	7	مشترك	
100	52	المجموع	
85.714	54	وطني	2008
7.937	5	أجنبي	
6.349	4	مشترك	
100	63	المجموع	
90.541	67	وطني	2009
6.757	5	أجنبي	
2.702	2	مشترك	
100	74	المجموع	

90.291	93	وطني	2010
6.796	7	أجنبي	
2.913	3	مشترك	
100	103	المجموع	
85.897	67	وطني	2011
8.975	7	أجنبي	
5.128	4	مشترك	
100	78	المجموع	
88.971	121	وطني	2012
8.823	12	أجنبي	
2.206	3	مشترك	
100	136	المجموع	
93.023	120	وطني	2013
3.876	5	أجنبي	
3.101	4	مشترك	
100	129	المجموع	
95.062	77	وطني	2014
3.704	3	أجنبي	
1.235	1	مشترك	
100	81	المجموع	

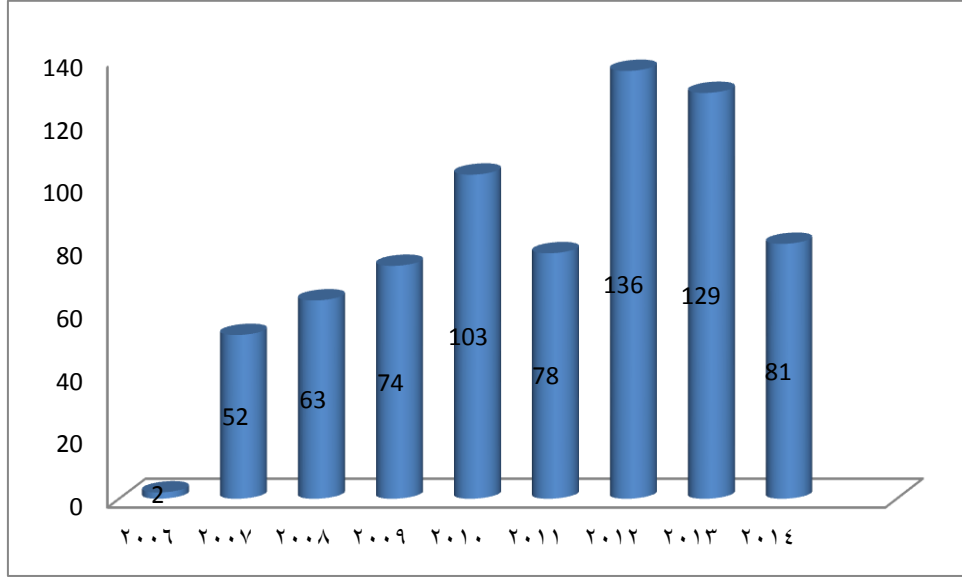
المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة

2014-2006

ويوضح من الشكل(1) تطور اعداد المشاريع الاستثمارية في الاقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي: يتضح من الشكل ان اعداد المشاريع في ارتفاع مستمر بدءا من سنة 2007 و لغاية سنة 2010، و اصبح مساويا بـ (103) مشروعا، لكنه انخفض الى (78) مشروعا و ذلك في سنة2011، الا انه اتجه نحو الارتفاع مرة ثانية و ذلك في سنة 2012 و اصبح مساويا بـ (136) مشروعا، و لكن في السنتين الاخيرتين 2013 و 2014 اتجه اعداد المشاريع نحو الانخفاض مرة ثانية و يمكن ارجاع سبب ذلك الى الازمة المالية التي تواجه الاقليم.

الشكل (1)

تطور اعداد المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان للمدة 2006-2014

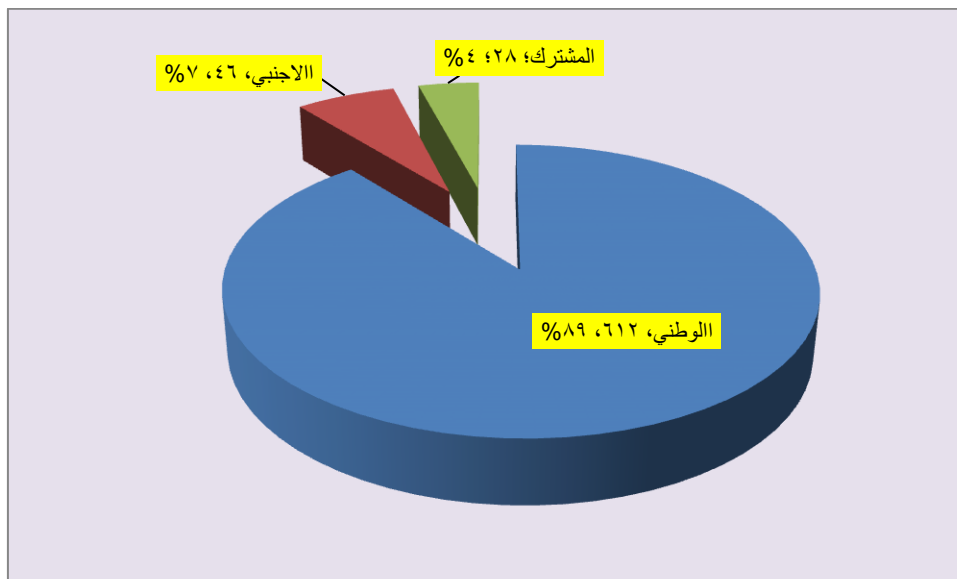


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

و يوضح من الشكل (2) التوزيع النسبي لمجموع المشاريع الاستثمارية في الاقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي:
 يتضح من الشكل ان نسبة المشاريع الوطنية تاتي بالمرتبة الاولى، حيث بلغت نسبتها ب (89.612%)، و تاتي كل
 من المشاريع الاجنبية و المشتركة بالمرتبتين الثانية و الثالثة على التوالي، حيث بلغت نسبتها ب (7.46%) و
 (4.28%) على التوالي.

الشكل (2)

التوزيع النسبي لمجموع المشاريع الاستثمارية في اقليم كورستان للمدة 2006-2014



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

(2-3) جنسية الشركات الاجنبية في اقليم كورستان: يوضح الجدول (2) جنسية الشركات الاجنبية العاملة في اقليم كورستان للقيام بالمشاريع الاستثمارية و كالاتي: يتضح من الجدول ان الجنسيات موزعة على الدول الامريكية و اوروبا و افريقيا فضلا عن دول آسيوية، بالنظر الى دولها يتضح ان كثير منها ضمن الدول المتقدمة و بالاحص الامريكية و اوروبا منها المانيا و سويد و المملكة المتحدة..... الخ. و بغض النظر عن مستوى التقدم الدول هذه الشركات الا ان كل واحد منها لديها خبرات عالية في مجال ما، مما يمكن الاستفادة منها حسب مجالاتها لان عملية التنمية في بداياتها و هذا ما يحتاج الى خلق جبهة شاملة للاستثمارات سواء كانت من حيث القطاعات أم من حيث مخرجات تلك القطاعات هل انها ضمن سلة المجتمع الكوردي للضروريات ام لا.

جدول (2)

توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية في اقليم كورستان حسب الجنسيات للمدة 2006-2014

الاهميتين المطلقة و النسبية		السنوات
%	التكرارات	
22.223	2	2007
11.11	1	
11.11	1	

22.222	2	أمريكا	
11.111	1	كندا	
11.111	1	جنوب افريقيا	
11.111	1	المانيا	
100	9	المجموع	
33.334	3	بريطانيا	2008
11.111	1	كويت	
11.111	1	تركيا	
11.111	1	امريكا	
11.111	1	لبنان	
11.111	1	مصر	
11.111	1	نوزيلندا	
100	9	المجموع	
28.571	2	تركيا	
14.286	1	سويد	
28.571	2	لبنان	
114.286	1	الإمارات	
14.286	1	مشترك	
100	7	المجموع	
10	1	جزيرة موريشيوس	2010
40	4	تركيا	
10	1	مصر	
10	1	لبنان	
10	1	المانيا	
20	2	بريطانيا	
100	10	المجموع	
54.545	6	تركيا	2011
9.091	1	امريكا	
9.091	1	المانيا	
9.091	1	اسبانيا	
9.091	1	كندا	

9.091	1	الاردن	
100	11	المجموع	
16.667	2	لبنان	2012
8.333	1	المانيا	
25	3	تركيا	
16.667	2	أمريكا	
8.333	1	الامارات	
8.333	1	روسيا	
8.333	1	ايران	
8.333	1	جورجيا	
100	12	المجموع	
22.222	2	الأمارات	
11.111	1	المانيا	
33.334	3	تركيا	
22.222	2	ايران	
11.111	1	لبنان	
100	9	المجموع	
25	1	سويسرا	2014
25	1	نوزيلندا	
50	2	تركيا	
100	4	المجموع	

*المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة

2014-2006

(3-3) :الاستثمارات الاجنبية و دورها في تمويل المشاريع

يوضح الجدول (3) نسبة مساهمة راس المال الاجنبي في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٤ و كالاتي :يتضح من الجدول انه خلال مدة الدراسة كان المجموع النهائي للاستثمارات مساوي بـ (٤١٨٧٩٠٥٣٨٩٢) دولار امريكي و المبلغ المخصص بشكل مستقل كان مساوي بـ (٥٥١٢٩٣٧٦٨٠) دولار و باهمية نسبية بلغت (13.164%)، و بافتراض ان (50%) من الاستثمارات بشكل مشترك كانت اجنبية ، فان النسبة تصل الى (20%) ، مما يعنى ان المستثمرين الاجانب امكنوا على غلق الفجوة بين

الادخارات و الاستثمارات في اقليم كردستان ما تساوي (20%) و هي في غاية الاهمية و بخاصة في هذه المرحلة و تكون مخرجات تلك المساهمات اكثر فاكثر كلما كانت توظيف رساميلهم في الاستثمارات الحقيقية .

الجدول (3)

نسبية المساهمة رأس المال الأجنبي في تمويل المشاريع الأستثمارية في إقليم كردستان للمدة 2006-
2014

الدولار الامريكي

الأهميتين المطلقة و النسبية		مساهمة في تمويل المشاريع
%	المبلغ	
72.822	30,497,261,194	الوطني
14.014	5,868,855,018	المشترك
13.164	5,512,937,680	الأجنبي
100	41,879,053,892	المجموع

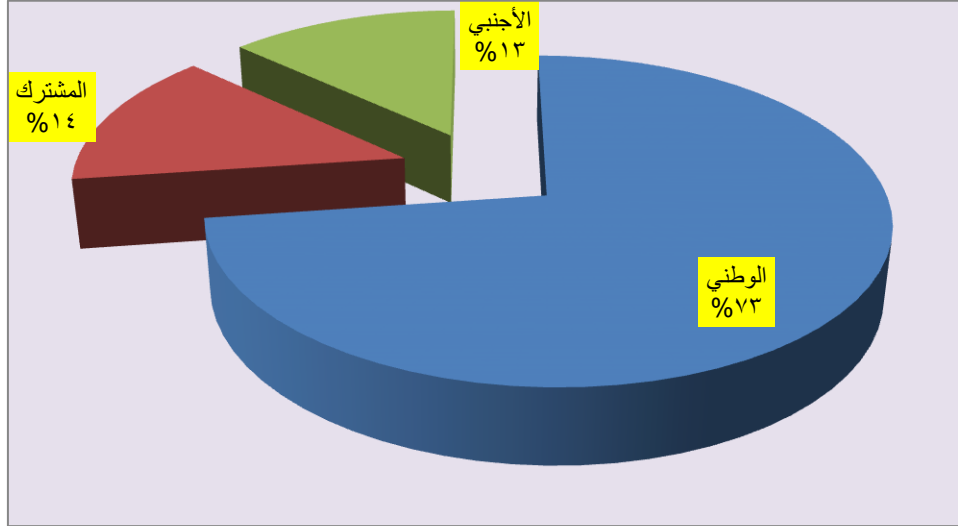
*المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة 2006-

2014

و يوضح من الشكل (3) الاهمية النسبية لتوزيع راس المال المشاريع الاستثمارية في الاقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي : يتضح من الشكل ان نسبة تمويل المشاريع الاستثمارية براس المال الوطني تاتي بالمرتبة الاولى، حيث بلغت نسبتها ب(73%)، و تاتي نسبة التمويل لكل من المشاريع المشتركة و الاجنبية بالمرتبتين الثانية على التوالي، حيث بلغت نسبتها ب (14%) و (13%) على التوالي.

الشكل (3)

توزيع راس مال المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان للمدة 2006-2014



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

(3-4): توزيع تمويل الاستثمارات حسب جنسية الملكية

يوضح الجدول (4) توزيع تمويل الاستثمارات حسب جنسية ملكيتها هل انها وطنية او مشتركة ام انها اجنبية و كالاتي :يتضح من الجدول مبلغ التمويل الوطني اكثر مقارنة بالتمويل المشترك و الاجنبي و في كل سنة من سنوات الدراسة، حيث تجاوزت الأهمية النسبية للتمويل الوطني (50%) كحد ادنى ، و قد بلغت أدنى نسبة (53.567%) و ذلك في سنة ٢٠٠٩، اما اعلى نسبة للتمويل الوطني فبلغت (89.267%) و ذلك في كل من السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٤ (تم استبعاد سنة ٢٠٠٦ في المقارنة) و فيما يتعلق بالتمويل المشترك فان ادنى نسبة بها فبلغت (0.327%) و ذلك في كل من السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٤، بالمقابل اعلى نسبة للتمويل المشترك كانت مساوية بـ (43.431%) و ذلك في سنة ٢٠٠٩ .اما فيما يتعلق بالتمويل الاجنبي فان ادنى نسبة لها كانت مساوية بـ (3.002%) و ذلك في سنة ٢٠٠٩، اما اعلى نسبة لها فبلغت (21.887%) و ذلك في السنة ٢٠١٠. و بالنظر الى النسب المدونة في الجدول يتضح انها متذبذبة و للانواع الثلاثة ، أي انها غير مستقرة، و يمكن ارجاع سبب ذلك الى عدم وجود استقرار المشاريع خلال فترة زمنية طويلة اما بسبب طبيعة المشاريع او مواجهة المخاطر و بخاصة في الفترة الاخيرة الناجمة عن ظروف واجهت إقليم كردستان ، فضلاً عن وجود اسباب أخرى منها(و بخاصة للاجنبي) خلق فرص بديلة في مناطق أو دول أخرى .

الجدول (4)

التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية في إقليم كردستان للمدة 2006-2014

الدولار الامريكى

الأهميتين المطلقة و النسبية		السنوات
%	المبلغ	
100	438,307,630	الوطني
	-----	المشترك
	-----	الأجنبي
100	438,307,630	المجموع
70.256	2,817,106,712	الوطني
11.414	457,663,549	المشترك
18.33	735,000,000	الأجنبي
100	4,009,770,262	المجموع
79.223	1,605,061,797	الوطني
7.299	147,884,507	المشترك
13.478	273,043,696	الأجنبي
100	2,025,990,000	المجموع
53.567	2,295,935,903	الوطني
43.431	1,861,555,555	المشترك
3.002	28,702,542	الأجنبي
100	4,286,149,000	المجموع
75.48	3,685,302,759	الوطني
2.633	128,575,059	المشترك
21.887	1,068,586,182	الأجنبي
100	4,882,464,000	المجموع
84.687	2,774,747,756	الوطني
8.483	277,954,586	المشترك
6.83	223,788,658	الأجنبي
100	3,276,491,000	المجموع
89.267	5,581,476,348	الوطني
0.327	20,460,000	المشترك

10.406	650,647,652	الأجنبي	2013
100	6,252,584,000	المجموع	
58.478	7,299,103,050	الوطني	
22.03	2,749,896,000	المشترك	
19.492	2,432,998,950	الأجنبي	
100	12,481,998,000	المجموع	2014
89.267	4,000,219,238	الوطني	
0.327	224,865,762	المشترك	
10.406	170,000	الأجنبي	
100	4,226,835	المجموع	

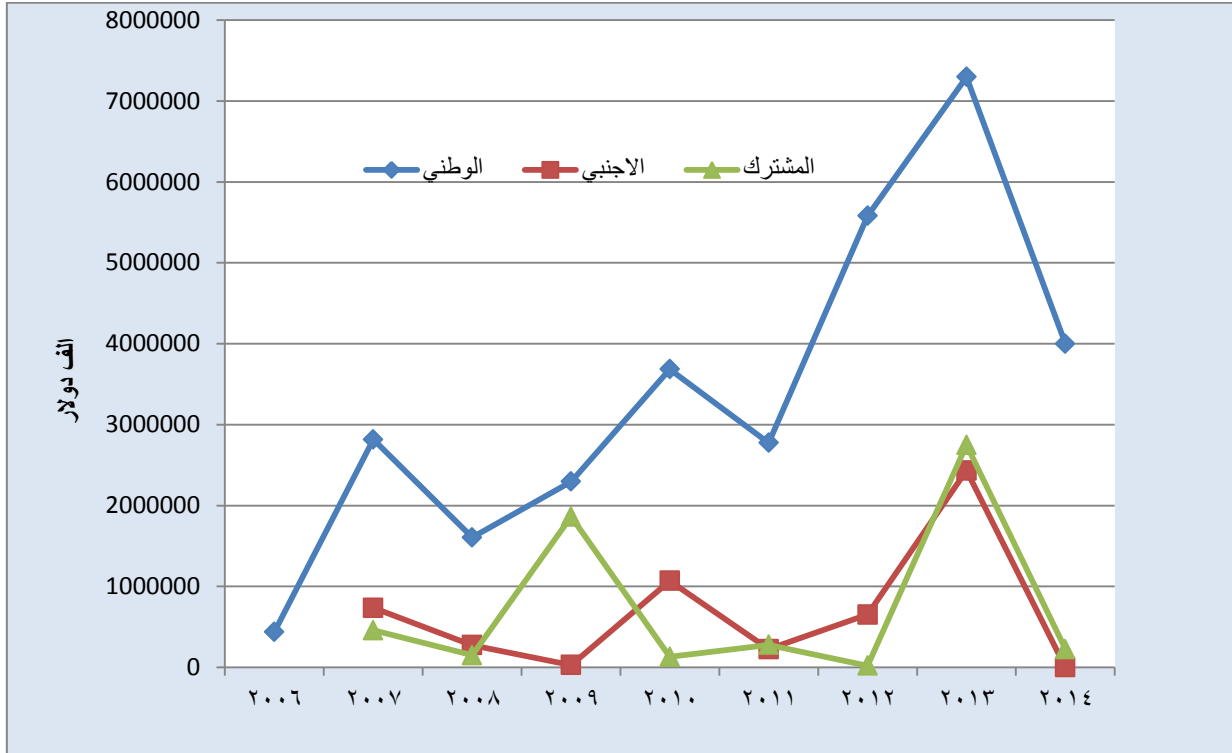
*المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة 2006-

2014

ويوضح من الشكل(4) التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية في الاقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي: يتضح من الشكل ان مقدار التمويل متذبذب و هذا ما عكسته الخطوط بين الارتفاع و الانخفاض وللانواع الثلاثة (الوطني ، المشترك، الاجنبي) ، الا ان الاتجاه بشكل عام نحو الارتفاع و لغاية سنة 2013 ، ولكن في السنة الاخيرة(2014) اتجه الخطوط (مقدار التمويل) نحو الانخفاض و بشدة، و يمكن ارجاع سبب ذلك الى الازمة المالية التي واجهت الاقليم.

الشكل (4)

التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان للمدة 2006-2014



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

(5-3): التوزيع التمويلي للاستثمارات حسب القطاعات

يوضح الجدول (5) التوزيع التمويلي للمشاريع حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال مدة الدراسة ككل (لم يتم تجزئتها حسب السنوات) و كالآتي : يتضح من الجدول ان المجموع النهائي لمبلغ الاستثمارات خلال مدة الدراسة و لكل القطاعات بلغ (٤١٨٢٣٢٥٨٩٠٨) دولار، و يأتي تخصيصات قطاع الاسكان بالمرتبة الاولى ، حيث بلغ (١٣٦٢١٧٧٣٠٩٥) دولار و بأهمية نسبية بلغت (32.57%) و تأتي بالمرتبة الثانية النسبة المخصصة للقطاع الصناعي و التي بلغت بـ (30.542%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للقطاع السياحي ، اذ بلغت نسبتها(15.749%) بالمقابل يأتي قطاع الفن بالمرتبة الأخيرة ، اذ بلغت نسبتها (0.028%). بشكل عام ان نسبة تمويل لغالبية القطاعات منخفضة جداً مقارنة ببعض القطاعات، بمعنى آخر هناك تشوه في عملية التمويل لانها غير متقاربة عن بعضها البعض، هذا من جانب و من جانب آخر رغم ارتفاع نسبة القطاع الصناعي ، الا ان القطاع الزراعي و التي تعد ضمن القطاعات الحقيقية في الأقتصاد و لها دور في تحقيق الامن الغذائي الا ان

النسبة المخصصة لها قليلة جداً اذ بلغت نسبتها (1.659%) و هناك نقطة مهمة يتوجب الاشارة اليها و هي ان ارتفاع النسبة المخصصة لقطاع الاسكان تعود الى عدة اسباب منها زيادة الكثافة السكانية فضلا عن ان نسبة الارباح عالية و مضمونة بالنسبة للمستثمرين .

الجدول(5)

التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان حسب القطاعات للمدة 2006-2014

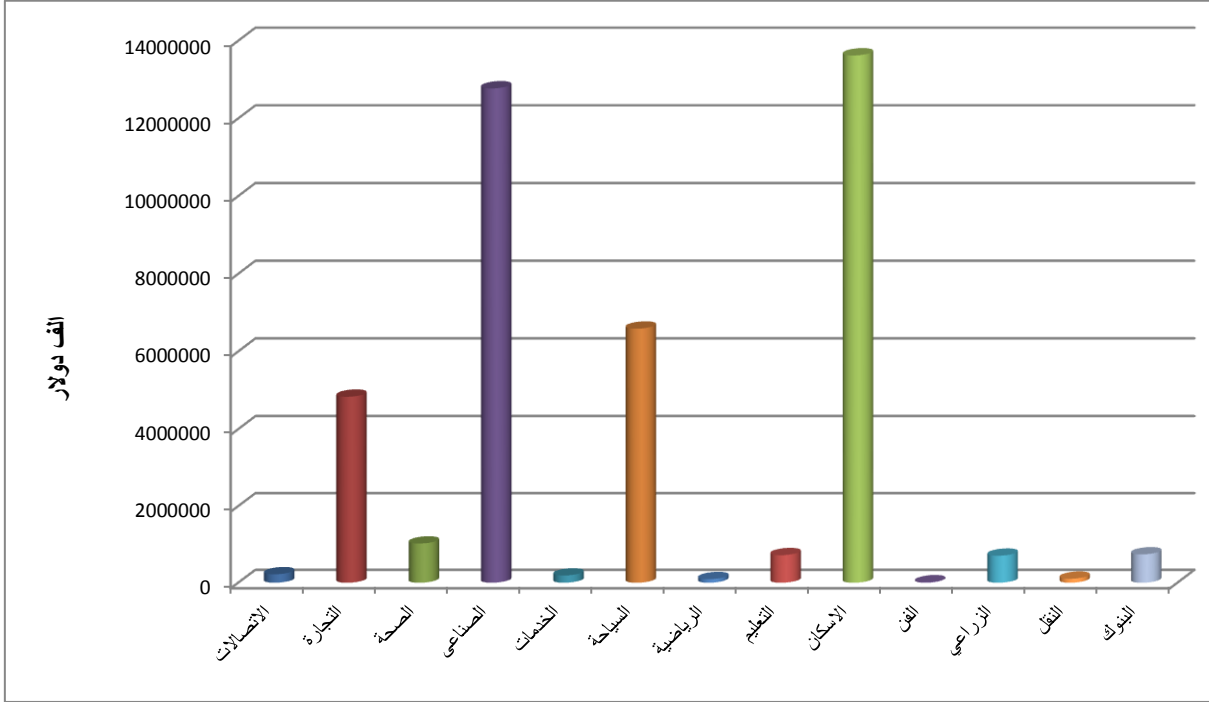
الاهميتين المطلقة و النسبية		القطاعات
%	المبلغ	
528	220,890,942	الاتصالات
11.557	4,833,568,729	التجارة
2	1,023,116,475	الصحة
30.542	12,773,802,568	الصناعي
0.454	189,806,515	الخدمات
15.749	6,586,735,420	السياحة
0.223	93,068,916	الرياضة
1.721	719,601,569	التعليم
32.57	13,621,773,095	الاسكان
0.028	11,756,497	الفن
1.659	704,934,181	الزراعي
0.25	104,204,000	النقل
1.769	740,000,000	البنوك
100	41823258908	المجموع

*المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة 2006-2014

و يوضح من الشكل(5) التوزيع القطاعي للاستثمارات في الاقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي: يتضح من الشكل ان قطاع الاسكان ياتي بالمرتبة الاولى، و يمكن ارجاعها الى عدة اسباب منها زيادة الكثافة السكانية، فضلا عن نسبة الارباح وهي عالية و مضمونة. و تاتي كل من القطاعات : الصناعي ، السياحة، التجاري بالمراتب الثانية و الثالثة و الرابعة على التوالي، في حين ياتي قطاع الفن بالمرتبة الاخيرة.

الشكل (5)

التوزيع القطاعي للاستثمارات في اقليم كردستان للمدة 2006-2014



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

(3-6): تمويل الاستثمارات حسب المحافظات: يوضح الجدول (6) التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية حسب محافظات الأقليم للمدة 2006-2014 و كالاتي: يتضح من الجدول ان المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية خلال مدة الدراسة لكل السنوات حيث ان محافظة اربيل تأتي بالمرتبة الاولى ، و ان أدنى نسبة لهذه المحافظة كانت في سنة 2013 ، اذ بلغت الأهمية النسبية لها (45.778%)، أما اعلى نسبة فكانت في سنة 2007 ، اذ بلغت أهميتها النسبية (72.028%)، أما المرتبة الثانية للنسب المخصصة لتمويل المشاريع كانت لمحافظة السليمانية ، و ان أدنى نسبة كانت في سنة 2012 ، اذ بلغت (12.414%) ، بالمقابل اعلى نسبة للسليمانية كانت في سنة 2013 اذ بلغت (40.789%) و بيدوا ان محافظة دهوك تأتي بالمرتبة الثالثة و الأخيرة، و ان ادنى نسبة لها لتمويل المشاريع كانت مساوية بـ (1.69%) و ذلك في سنة 2007 ، أما أعلى نسبة لهذه المحافظة فكانت مساوية بـ (17.455%) و ذلك في سنة 2010 و يمكن ارجاع سبب هذا التدرج في السلم و الأهمية النسبية الى عدة اسباب منها الأهمية الاقتصادية و الادارية و السياسية و الجغرافية لهذه المحافظات من وجهة نظر السياسة العامة لحكومة الأقليم فضلاً عن وجهة نظر المستثمرين للمحافظات الثلاث.

جدول (6)

التوزيع التمويلي للمشاريع الاستثمارية في إقليم كردستان حسب المحافظات للمدة 2006-2014

السنوات	المحافظات	المجموع	%
2006	اربيل		
	سليمانية	438.308	100
	دهوك		
	المجموع	438.308	100
2007	اربيل	2888.1	72.028
	سليمانية	1,053.88	26.282
	دهوك	67.788	1.69
	المجموع	4009.77	100
2008	اربيل	1127.163	55.635
	سليمانية	600.727	29.651
	دهوك	298.1	14.714
	المجموع	2025.99	100
2009	اربيل	2680.37	62.535
	سليمانية	1313.002	30.634
	دهوك	292.802	6.831
	المجموع	4286.194	100
2010	اربيل	2372.634	48.595
	سليمانية	1657.58	33.95
	دهوك	852.25	17.455
	المجموع	4882.464	100
2011	اربيل	2079.725	63.474
	سليمانية	676.158	20.637
	دهوك	520.608	15.889
	المجموع	3276.491	100
2012	اربيل	4474.261	71.559
	سليمانية	776.185	12.414
	دهوك	1002.138	16.027
	المجموع	6252.584	100

45.778	5714.095	اربييل	2013
40.789	5091.29	سليمانية	
13.432	1676.613	دهوك	
100	12481.998	المجموع	
70.272	2970.288	اربييل	2014
21.817	922.199	سليمانية	
7.91	334.348	دهوك	
100	4226.835	المجموع	

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للمدة 2006-2014

الاستنتاجات

في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج مايلي:-

- 1- رغم وجود تذبذب في عدد المشاريع خلال مدة الدراسة , الا ان عدد المشاريع الاستثمارية وبشكل عام كان متجهاً نحو الزيادة ,مع الاخذ بنظر الاعتبار حصول انخفاض شديد في عدد المشاريع في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وبنسبة(37.29%) والتي يمكن ارجاعها الى الازمة المالية التي واجهت إقليم كردستان ولا تزال كأحد الاسباب الرئيسة. اضافة الى ذلك الجانب الامني الذي يتعرض له العراق و اقليم كردستان ليس بمنأى عن هذه التطورات و خصوصا بعد تعرضه الى هجمات من قبل عصابات داعش الارهابية.
- 2- تأتي محافظة اربيل بالمرتبة الاولى في غالبية السنوات من حيث عدد المشاريع التي تم الانجاز فيها تلتها محافظة السليمانية ومن ثم محافظة دهوك مما انعكس على المبالغ المخصصة للمشاريع وبنفس المراتب , ويمكن ارجاع سبب ذلك الى أهمية المحافظات الثلاث من قبل الادارة الاقتصادية في إقليم كردستان آخذاً بنظر الاعتبار الجوانب الاقتصادية والادارية والجغرافية فضلاً عن الجانب السياسي.
- 3- ان الأهمية النسبية لعدد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية هي لصالح القطاعات الخدمية والقطاعات ذات الربح السريع ومخاطرها قليلة اكثر مما هي للقطاعات الانتاجية وبخاصة الزراعة مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهتمام ببعض المشاريع التي تصنف ضمن القطاع الصناعي (وهي تعكس اعلى نسبة للتخصيصات المالية، حيث ان اكبر نسبة لتمويل المشاريع كانت لصالح القطاعات الخدمية أو غير الانتاجية وبخاصة لقطاع الاسكان مقارنة بنسبة التخصيصات المالية للقطاعات الانتاجية).رغم ذلك هناك تنوع في وجود المشاريع ولغالبية القطاعات الاقتصادية مما يعطي مؤشر جيد وهي ان سياسة الحكومة ذات طابع جبهة شاملة للاستثمار .

- 4- ان النشاطات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية الى حد ما متنوعة سواء كان للقطاعات الانتاجية أم للقطاعات غير الانتاجية , وهذا مايدل على وجود اهتمام بغالبية الانشطة الاقتصادية خدمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقليم.
- 5- ان نسبة المشاريع الاستثمارية ذات جنسيات اجنبية مقارنة بالنسبة الوطنية هي أقل , الا انها متنوعة من حيث الدول سواء كانت امريكية أم اوروبية , أو اسيوية والتي يمكن ان تخدم اقتصاديات الأقليم كل حسب مستوى تقدمه وتخصصه .هذا من جانب ومن جانب آخر الاستثمارات الاجنبية استطاعت ان تساهم في تمويل المشاريع بنسبة قد تصل الى(20%) وبالتالي تخدم غلق الفجوة الموجودة بين الادخارات وهي أقل من الاستثمارات , فضلاً عن تدفق العملات الصعبة.
- 6- على الرغم من زيادة اعداد المشاريع ذات الملكية الاجنبية في اقليم كردستان , اذ بلغ نسبتها حوالي (89%) من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية , الا ان نسبتها في التمويل لمجمل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان لم يتجاوز (13%) وهذا يؤكد صحة الفرضية وهي الدور الضعيف للاستثمارات الاجنبية في تمويل المشاريع الاستثمارية في اقليم كردستان.

المقترحات

- في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح مايلي:
1. بالرغم من وجود هيئة تسمى بالهيئة العامة للاستثمار الا ان تشكيل وزارة خاصة ذات هيكل اداري منطور قد تخدم التوسع في المشاريع وبخاصة بالتنسيق مع الوزارات ,مع الأخذ بنظر الاعتبار وضع رقابة شديدة ادارياً وفتحياً ومالياً لمواجهة الفساد وبالتالي رفع جودة مخرجات المشاريع.
 2. ان الازمة المالية التي تواجه إقليم كردستان حالياً أثرت سلباً على عدد المشاريع ونوعيتها ,الا انها لا تعني التوقف مكتوف الايدي وعدم مواجهة المستقبل ,لذلك من المفترض ان تقوم حكومة الأقليم بالتنسيق مع الجهات المعنية بدراسة متطلبات التنمية الاقتصادية ,بمعنى وضع خطة استراتيجية وذات ابعاد متعددة اقتصادية , قومية سياسية.
 3. اعادة النظر في سياسة حكومة الاقليم في تشجيع المشاريع باتجاه الاستثمارات الحقيقية فضلاً عن تنويعها خدمة لخلق وزيادة القيمة المضافة في مخرجاتها وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
 4. الأخذ بنظر الاعتبار في التوزيع الجغرافي للمشاريع خدمة للاستفادة القصوى عن كل الامكانيات المتاحة وبالتالي ارتفاع نسبة توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة , فضلاً عن توزيع مخرجات التنمية الاقتصادية على المناطق المختلفة في الأقليم بشكل اكثر عدالة.

5. تفعيل لجان الرقابة على المشاريع الاستثمارية خدمة لزيادة جودة المخرجات وبالتالي زيادة قدرة المنافسة للمنتج الوطني مع المنتجين الاجانب وبخاصة للمشاريع الاستثمارية الحقيقية كالزراعة والصناعة ,وبالتالي زيادة توجه المستهلك المحلي نحو المنتجات الوطنية وتقليل الاستيرادات وتقليل تسرب العملات الصعبة وبالتالي التحسن في ميزان المدفوعات.
6. اعادة النظر في القوانين الاستثمارية وبخاصة للاستثمارات الاجنبية بغية الترويج وجذب الاستثمارات الاجنبية وبالاخص الحقيقية منها وذلك من خلال اصدار قوانين جديدة أو تعديل القوانين الموجودة الخاص بالضرائب والاعانات.

المصادر

اولاً: التقارير و النشرتات:

1-التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كردستان-العراق للمدة 2006-2014

ثانياً: الرسائل والاطاريج:

- 1- سليمان،فتحى محمد،ادارة خطر سعر الصرف على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول عربية مختارة للمدة (1980-2000) رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم الاقتصاد ،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة الموصل،2004.
- 2 الشكاكي،ادريس رمضان ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في إقليم كردستان،العراق،دراسة ميدانية في عينة من شركات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2005-2006)،رسالة ماجستير (غير منشورة)،قسم الاقتصاد،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة صلاح الدين ،اربييل،2006.
- 3 عبدالكريم،جميل على،دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات النامية مع التركيز على اقليم كردستان-العراق،رسالة ماجستير (غير المنشورة)،قسم الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة السليمانية ،2008.

ثالثاً: البحوث:

- 1- الجبورى ،د.عبدالزاق حمد حسين،واقع مناخ الاستثمار الاجنبي وأفاق تطويره في العراق،المؤتمر العلمى الأول، جامعة تكريت،كلية الادارة و الاقتصاد،2009
- 2- الجميل،الدكتور سمر كوكب،الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية التحديات و الخيارات،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة الموصل (25)73، 003
- 3- سالم ، رجاء عبدالله عيسى ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2010،جامعة البصرة ،كلية الادارة و الاقتصاد ،قسم الاقتصاد،مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ،المجلد 13،العدد3،السنة2011
- 4- شندى،أ.د.أديب قاسم ،واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ،العدد الاول ،السنة الاولى 2009
- 5- على،على عبد القادر ،(محددات الاستثمار الاجنبي المباشر)سلسلة جسر التنمية، العدد(21)،السنة الثالثة،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2004
- 6- الكواز،سعد محمود،تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و أثرها في اقتصادات الدول النامية،مجلة تنمية الرافدين،المجلد(78)،العدد(27)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل،2005
- 7- محمد،عبد الكريم عبد الله ،العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العولمة في جمهورية مصر العربية ،مجلة الادارة و الاقتصاد ،كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،السنة28،العدد56، 2005

- 8- مهدي، صائب حسن ،الاستثمار الأجنبي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مجلد11،العدد3،
2009
- 9- الوزني، عادل عيسى ،تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ،المؤتمر العلمي الرابع،
جامعة كربلاء،كلية الادارة والاقتصاد ،2009
- 10- يونس، د.مفيد ذنون ،عمر ، دينا أحمد،مجددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقطار عربية
مختارة،مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة،العدد الخامس عشر،2006
- رابعاً:الكتب**
- 1- أبوشرار،على عبد الفتاح ،الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات،الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر
عمان،2010
- 2- ابوقحف د .عبدالسلام ،السياسة و الاشكال المختلفة، للاستثمارات الاجنبية،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة-
المصر،1989.
- 3- الادريسي،عبد السلام ياسين ،الاقتصاد الكلي،مطبعة جامعة البصرة،البصرة،1986
- 4- برتان،جبل،الإستثمار الدولي،الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت ،لبنان،1982
- 5- الجميل ، سرمد كوكب،التمويل الدولي،مدخل في الهياكل و العمليات و الادوات،الدار الجامعية للطباعة و
النشر،جامعة الموصل،2002.
- 6- جوارتيني ،جيمس و استروب، ،ريجاردي، الإقتصاد الكلي الإختيار العام و الخاص،دار المريخ للنشر
،الرياض،المملكة العربية السعودية و1999
- 7- الحسن،باسم حمّادي، الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد
،الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،لبنان،2014.
- 8- الحضيبي،حامد العربي،تقييم الاستثمارات،دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة،مصر ،2000
- 9- خدام،د.د. منذر،الأسس النظرية للاستثمار،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،الجمهورية العربية السورية،2004
- 10- خلف،فليح حسن،التمويل الدولي،الطبعة الاولى،مؤسسة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،2004
- 11- الراوي ،خالد وهيب،الاستثمار الدولي ،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،عمان
،الأردن ،1999
- 12- رزق ، فوزي حليم،محاضرات في الدخل القومي و نظرية الاستخدام ،ج2،مطبعة الجامعة السليمانية،
السليمانية ،العراق،1997
- 13- السامرائي،هنا عبد الغفار ،الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية-الصين أنموذجاً،الطبعة
الاولى،بيت الحكمة،بغداد-العراق،2002
- 14- الشمري،الاستثمارات الاجنبية -المسوغات والاطار،سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة
،بغداد،العراق،1998
- 15- صقر، احمد صقر،النظرية الاقتصادية الكلية،الطبعة الثانية،وكالة المطبوعات للنشر و

- التوزيع، الكويت، الكويت، 1983
- 16- عبدالحسين ،صلاح و هناء عبدالغفار،الاستثمارات الاجنبية المسوغات و الاخطار،سلسلة المائدة
الحرّة(35)،بيت الحكمة،بغداد،1998.
- 17- العيساوي،كاظم جاسم،دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات،دار المناهج للنشر و التوزيع
،عمان،الاردن،2002
- 18- غانم،عبدالله مهند و مطر، محمد عطية،مبادئ الاستثمار ،الطبعة الثانية،الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و
التدريب،الكويت، 1990
- 19- الفومي،محمد،الشركات الدولية،مدخل اقتصادي محاسبي،دار المجموعات الجامعية،
الاسكندرية،مصر،1982
- 20- القرشي،الدكتور مدحت،التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ،السلط،الأردن
،2007،
- 21- المالكي،د.عبدالله،تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية و السياحية و
العمرانية الاردنية،عمان،الاردن،1974
- 22- مبروك،نزيبه عبد المقصود محمد،صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،دار
الفكرالجامعي ، ،الاسكندرية،مصر، 2009
- 23- مطر،محمد،ادارة الاستثمارات،الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2004
- 24- الهادي، سامر و الصرايرة،شادي و عباس،نضال ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الأولى ،دار وائل
للنشر و التوزيع ،عمان،لاردن،2013
- 25- الوزني،خالد واصف و الرفاعي،احمد حسين،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الخامسة،دار وائل للنشر و
التوزيع ،عمان،الاردن،2002